

السيد الوزير،

السيدة الممثلة المقيمة المساعدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المغرب،

السيد نائب رئيسة الاتحاد العام لمقاولات المغرب،

السيدات والسادة الخبراء،

يسعدني في مستهل هذه الكلمة أن أرحب بضيوفنا الكرام السيدات والسادة ممثلي الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني والخبراء الإقليميين والدوليين، متمنيا لهم مقاما طيبا بيننا، شاكرا لهم جميعا حضورهم ومساهمتهم المرتقبة في تأطير وإنجاح أشغال هذه الورشة الإقليمية.

وأجدها مناسبة سانحة لأنوه في هذا الصدد بمبادرات التعاون الجاد والفاعل التي تربط الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة في المملكة المغربية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والذي تؤكد من خلاله هذه المنظمة انخراطها بثبات في توطيد قيم تقاسم التجارب الناجحة في عدة مجالات على رأسها مكافحة الفساد.

كما لا أدعُ الفرصة تمرُّ دون أن أشيدَ بالجدية والدينامية التي تميز مبادرات الاتحاد العام لمقاولات المغرب والوزارة المكلفة بالشؤون العامة والحكامة، والتي ما فتئت تبرهن عن القيمة الرفيعة للإنجازات المحققة خاصة على مستوى إجراءات تحسين مناخ الأعمال بالمملكة المغربية.

حضرات السيدات والسادة،

ورثتُنا الإقليمية الثالثة أعتبرها محطة أساسية ضمن ورشات العمل الإقليمية المنظمة لتعزيز نزاهة القطاع الخاص في المنطقة العربية؛ حيث سنتصب على موضوع العلاقة بين القطاعين العام والخاص التي يُشكل ضبطها منطلقا حيويا للنهوض بشفافية القطاع الخاص وضمان مساهمته الفاعلة في برامج التنمية بدول المنطقة.

واسمحوا لي في هذا السياق أن أثير انتباه السيدات والسادة المشاركين إلى أن العلاقة بين القطاعين العام والخاص ظلت غالباً مشوبة بنوع من التوتر الذي رصَدتْ تجلياته مجموعةٌ من التقارير والمسوح التي أُجريتْ على القطاع الخاص ببعض الدول العربية، والتي انتهت بهذا الخصوص إلى تحديد منظورين متقابلين في هذا الشأن:

• **أولاً:** منظور مسؤولي القطاع العام الذين يرون أن القطاع الخاص يسعى إلى التَّزُّج غير الشرعي، وتسيطر عليه مجموعة من المؤسسات التي ظلت تتمتع بالحماية لفترات طويلة، كما يمارس سلوكيات الفساد، والضغط من أجل تحقيق المصالح الخاصة، وإخفاء الدخول والعوائد لتفادي الالتزام الضريبي، وإرساء قواعد حكامه غير شفافة في التدبير المقاولاتي.

• **ثانياً:** منظور مسؤولي القطاع الخاص الذين يشكون في نجاعة التدابير الحكومية لتحسين مناخ الاستثمار، مؤكدين على طابعها الانتقائي الذي لا يخدم مصالح كل شركات الأعمال بل فقط المقاولات الكبرى منها، مع التشديد على مظاهر تضارب المصالح في هذا المجال الناتج عن التداخل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي، فضلاً عن مظاهر البيروقراطية وتفشي الفساد لدى الإدارات المتعاملة مع القطاع الخاص. وإذا كانت مختلف الدول العربية قد وضعت تشريعات حديثة لتحسين العلاقة بين القطاعين العام والخاص، خاصة ما يتعلق منها بإجراءات تحسين مناخ الأعمال وتعزيز حكامه المقاولات، فإنه لا زالت هناك مجموعة من الإكراهات على مستوى ممارسة الأعمال أجملتها بعض التقارير في صعوبة تفعيل المنافسة، ومحدودية ثقافة الخدمة العادلة للأعمال لدى المؤسسات العامة المتعاملة مع القطاع الخاص، وغياب النشر المنتظم للمعلومات حول الصفقات العامة، وضعف الحكامه الداخلية للمقاولات.

انطلاقاً من هذا الرصد، تبدو أهمية الانكباب على وضع ضوابط واضحة وشفافة لتعزيز الثقة وتحسين العلاقة بين القطاعين العام والخاص؛ حيث تتأكد الحاجة الموضوعية

إلى الرفع من القوة الاقتراحية لهذه الورشة، من خلال تعميق النقاش وتبادل التجارب والخبرات بشأن التدابير والمبادرات التي من شأنها الحدّ من مخاطر الفساد وتعزيز ثقافة النزاهة في العلاقة بين القطاعين العام والخاص.

لتحقيق هذه الغاية، ستنحور مواضيع هذه الورشة حول استعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بنزاهة القطاع الخاص في مختلف الدول العربية، وتقديم بعض المشاريع التجريبية في هذا الشأن، إضافة إلى تطوير منهجين دراسيين بشأن مكافحة الفساد في المعاملات التجارية.

سنكون مدعوين جميعاً خلال هذه الورشة إلى إطلاق حوار تفاعلي وتشاركي حول آفاق المراجعة التشريعية والإجرائية لتطوير العلاقة بين القطاعين العام والخاص، وبحث الآليات المناسبة الكفيلة بتعزيز ضمانات مناصرة وتفعيل هذه المراجعة.

تغمرنى ثقة أكيدة في أن نقاشنا خلال هذه الورشة سيأخذ أبعاده النوعية الكفيلة بإفساح المجال للخروج بتوصيات عملية وناجعة، خاصة بمشاركة نخبة من الفاعلين وتأطير مجموعة من الخبراء الذين أبوا إلا أن يمدوا هذه الورشة بأفكارهم وتجاربهم النيرة.

فإليكم مني جميعاً جزيلُ الامتنان والتقدير، وللسيدات والسادة الضيوف تجديدُ الشكر والترحاب مشفوعاً بتمنياتي لأشغال ورشتنا بكامل النجاح والتوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
